الفصل الثامن

التحليل النيوكلاسيكى للتكامل الإقتصادى الإقليمى

١.٨. تعريف وتحديد نطاق التحليل النيوكلاسيكى للتكامل الإقتصادى الإقليمى :

لعله من المفيد قبل الدخول فى تفصيلات الموضوعات المتعلقة بتعريف وتحديد نطاق **التحليل النيوكلاسيكى للتكامل الإقتصادى الإقليمى** The Neo - Classical Analysis For regional Economic Integration أن نتناول الإطار العام الذى يدور فى رحابه تعريف **نظرية التكامل الإقتصادى** The Theory of Economic Integration (١) وتساعدنا هذه الخطوة بلاشك على انتقاء العناصر التى تخص التحليل النيوكلاسيكى من بين جملة العناصر التى يشتمل عليها الإطار العام لتعريف نظرية التكامل

(١) يميل المؤلف إلى إستخدام إصطلاح "**التكامل الاقتصادى الإقليمى**" لتميزه عن "**إصطلاح التكامل الإقتصادى الدولى**" الذى يتحدد نطاقه بدراسة وتحليل عناصر ومنظمات العلاقات الإقتصادية الدولية .أما التكامل الإقتصادى الإقليمى فيشير إلى إعادة ترتيب دراسة وتحليل هذه العلاقات على أساس إقليمى ، أى بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا .

الاقتصادى . وفى هذا الخصوص يمكن القول إن نظرية التكامل الإقتصادى تختص بدراسة وتحليل القضايا التالية (١) :

● الآثار الإقتصادية الإستاتيكية The Static Economic Effects لمراحل ودرجات سلم التكامل الإقتصادى الإقليمى .

● الآثار الإقتصادية الديناميكية The Dynamic Economic Effects لمراحل ودرجات سلم التكامل الإقتصادى الإقليمى .

● المشكلات المنبثقة عن إختفاء الصفة القومية لنمط السياسات الماكرو - إقتصادية للدول الأعضاء ، ونوبان الفروق والإختلافات القومية بينها ، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية ، وسياسات الإستثمار والصوف الأجينبى .

● دراسة الإمكانات المتاحة لتوحيد أو تنسيق السياسات الماكرو - إقتصادية للدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية ، و لو على مراحل وفترات زمنية إنتقالية .

● تحليل الآثار الاقتصادية الكلية Macro - Economic Effects لدرجات سلم التكامل الإقتصادى الموجب The Positive Economics على النمو الإقتصادى للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

وبتأمل هذه العناصر المختلفة التى يشتمل عليها الإطار العام لتعريف نظرية التكامل الإقتصادى فإنه يمكن إلتوصل ألى النتيجتين التاليتين : تتعلق النتيجة الأولى ، بالتأكيد على أن نظرية التكامل الإقتصادى الإقليمى هى جزء من نظرية التجارة الخارجية ، وتعتمد فى الغالب الأعم على فروضها ، وتستخدم أدوات تحليلها . فالنظرية الأولى - أى نظرية التكامل

---

(٢) راجع للمؤلف الكتاب التالى باللغة الإنجليزية :

- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League**, OP.Cit ,.P. 17 .

الإقتصادى الإقليمى - تعتمد فى تحليلها على النماذج التحليلية التى تم بناؤها وتطويرها فى رحاب نظرية النفقات النسبية أوالمقارنة ، سواء فى صيغتها الريكاردية ، أو نفقة الفرصة البديلة ، أو تلك الصياغة المطورة فى شكل النموذج الأساسى لهكشر - أولين - ساموبلسون فى نسب عناصر الإنتاج. بل إنه يمكن القول إن نظرية التكامل الإقتصادى الإقليمى تنظر إلى هذه النماذج على أنها معطيات ، وبالتالى تسلم بفروضها ، ومنطقية تحليلها، وتأخذ بنتائجها دون أن تحاول مناقشة الأسس المبنية عليها ، و مدى سلامه النتائج التى توصلت إليها . كل ما تفعله النظرية المعنية بالدراسة هو صياغة النماذج الكلاسكية لنظرية التجارة الخارجيـة فى مجموعة من علاقات السعر - الكمية Price - Quantity Relationships ، وهى علاقات تتميز بالوضوح والبساطة . يضاف إلى ذلك أن التحليل الإقتصادى المرتبط بنظرية التكامل الإقتصادى قد إستوحى فروضه ونتائجه من الإستخدامات المختلفة لمجموعة أدوات التحليل الإقتصادى المعروفة والمألوفة فى نظرية السعر The Price Theory، وهى أدوات إتسمت بقبول عام فى كافة مكونات نظرية التجارةالخارجية (١) .

أما النتيجة الثانية فتشير إلى شمول نظرية التكامل الإقتصادى الإقليمى على عناصر من نظرية التوطن The Loctional Thery.ويعتبر مضمون هذه النتيجة الثانية أمراً بديهيا لأنها تتعلق بدراسة وتحليل قضية إزالة العقبات التى تعتور حركات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وآثارها الإقتصادية المختلفة على قضية تخصـيص المـوارد Allocation Resources الإقتصادية داخل المنطقة التكاملية ، وهو أمر لا يمكن أن يتم بأى حال من الأحوال بمعزل عن الإستخدامات المختلفة لأدوات التحليل الإقتصادى التى توظفها نظرية التوطن (١) .

راجع فى هذا الخصوص :

A.M.Freeman 111, A. International Trade : An Introductoin to Method and Theory , Harper and Row, New York - London , 1971 , P. 171

ورغم أن التحديدات السابقة التى يفرضها الإطار العام لنظرية التكامل الإقتصادى تنسحب على كافة درجات سلم التكامل الإقتصادى ، إلا أن درجة "**الإتحاد الجمركى**" The Customs Union قد إستهوت المنظرين المهتمين بالجوانب التحليلية المختلفة لنظرية التكامل الإقتصادى . فهم يرون فى هذه الصورة التكاملية الكثير من مظاهر البساطة والوضوح الذى يسهل بناء نماذج إقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الإقتصادى الإقليمى، وتبرز آثارها الإقتصادية المختلفة على إقتصاديات الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية . من هنا فإن التحليل الذى يقدمه هذا الفصل يتعلق فى المقام الأول "**بنظرية الإتحاد الجمركى**" The Theory of Customs Union آخذين فى الإعتبار أن النتاج التى تتوصل إليها هذه النظرية يمكن – كما يرى الكتاب النيوكلاسيك – تعميمها على باقى درجات سلم التكامل الإقتصادى.

وإسترشادا بالتعريفات والملاحظات السابقة فإنه يمكن أن نضع تعريفا محددا وواضحا **لنظرية الاتحاد الجمركى** على أساس أنها تلك النظرية التى تقدم الإطار النظرى المناسب لتحليل ودراسة أى نظام **تجارى تمييزى** Discriminatory Trading System مع تقييم آثاره الإقتصادية على باقى دول العالم . وبصورة أكثر تحديدا يمكن القول إنه فى حالة إتفاق مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا على الأخذ بترتيبات الإتحاد الجمركى ، فإن هذه الدول تستقرعلى إتباع الخطوات التالية:

☆☆ إزالة كافة العقبات الجمركية على السلع المتبادلة داخل

---

(٢) – قارن أيضا ما يلى :

- B . Balassa , **The Theory of Econimic Integration** , O .P. 2-39 .
- F . Machlup , **"Conceptual and Causal Relationships in the of Economic Integration in The Twentieth Cientury", in** : B.Ohlin , P .- o Heseldorn , and P .M Wijkman (Eds.), **The International Allocation of Economic Activity,** Proceedings of a Nobel Symposium held at Stockhalm , Macmillon , London , 1977 , PP . 196 - 215

المنطقة التكاملية لإزلة مظاهر التمييز الذى يعترض تدفعات السلع بين الدول الأعضاء فى هذه المنطقة .

☆☆ الإتفاق على الأخذ بنظام التعريفة الجمركية الموحدة ، والمطبقة على الواردات من الدول غير الأعضاء Non - Member Countries . وتؤدى هذه الخطوات السابقة إلى وجود معاملة تفضيلية Preference Treatment جمركية على التجارة البينية للإتحاد من ناحية، وتمييز جمركى ضد التجارة الخارجة عن الإتحاد من ناحية أخرى. وترتيبا على ذلك يمكن القول بأن نظرية الإتحاد الجمركى تتصدى لدراسة الآثار الإقتصادية التالية:

☼ الآثار الإقتصادية الناشئة عن إزالة القيود على التجارة البينية داخل الإتحادالجمركى .

☼ الآثارالإقتصادية الناشئة عن التمييز الجمركى على التجارة الخارجية بين الاتحاد والعالم الخارجى .

☼ بيان إنعكاسات الآثار الإقتصادية فى النقطتين السابقتين على أنماط الإنتاج والإستهلاك ، Production and Consumption Patterns وبالتالى على الرفاهة الإقتصادية الإقليمية Regional Economic Welfare ، وهى تلك المتعلقة بالرفاهة الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية.

ونحو مزيد من تحليل وتأصيل المفاهيم المرتبطة بنظرية الإتحاد الجمركى ، فإنه يمكن القول بضرورة التفرقة بصفة عامة بين نوعين من التمييز الذى تشتمل علية النظرية الجمركية (١) : النوع الأول بالتميز السلعى

---

(١) – قارن فى هذا الخصوص مرة أخرى كتاب المؤلف التالى :
- Samy Hatem, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration, op. Cit., pp. 18 - 19.

Commodity Discrimination ، وهو التمييز الجمركى المتعلق بإختلاف معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على السلع المختلفة . أما النوع الثانى فيشير إلى التمييز الجغرافى أو التميز بين الدول Geographical or Country Discriminationor ، وهو التمييز الذى ينصب على إختلاف معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على نفس السلعة حسب البلد القادمة منها . وفى ضوء هذه التفرقة يمكن الإنتهاء إلى أن نظرية الإتحاد الجمركى تختص بالتمييز الجغرافى أو التمييز بين الدول دون الأخذ فى الإعتبار نمط التمييز السلعى .

لهذا فإن هذه النظرية تعرف – كما يراها ليبسى R.G - Lipsey – على أنها ذلك الفرع من النظرية الجمركية The Tariff Theory الذى يتصدى لدراسة وتحليل آثار التغيرات فى التمييز الجغرافى لعقبات التجارة (٢)

ويوحى إلينا التحليل المتقدم الذى عرضه ليبسى R.G. Lipsey لنظريةالإتحاد الجمركى بأن هذه النظرية لاتنكب على دراسة وتحليل شروط وضع باريتو الأمثل The Pareto - Optimum Conditions وهى الشروط التى يؤدى توافرها إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهة الإقتصادية . فالإتحاد الجمركى بحكم تعريفه لايتسنى له إستيفاء شروط وضع باريتو الأمثل لبقاء العقبات الجمركية فى وجه الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء فى الإتحاد، وهى عقبات كفيلة بإبعاد الإتحاد

---

(١) – قارن :

- J . Wexler ,**Fundamentals of International Economics,** Random House, New York , 1972 , PP. 341 - 344 .
- W .M .Scammell , **International Trade and Payments,** OP. Cit, PP. 189 - 190

(٢) – راجع فى هذا الشأن :

- R.G. Lipsey , " **The Theory of Customs Unions :AGeneral Comment,** in Economic Journal , 70 (1960) 279 , PP . 496 - 513 here : P.496

الجمركى عن دائرة التحليل الإقتصادى ، وهى الشروط التى يؤدى توافرها إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهة الإقتصادية . فالإتحاد الجمركى بحكم تعريفه لا يتسنى له إستيفاء شروط **وضع باريتو الأمثل** لبقاء العقبات الجمركية فى وجه الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء فى الإتحاد ، وهى عقبات كفيلة بإبعاد الإتحاد الجمركى عن دائرة التحليل الإقتصادى المهتم بقضايا الرفاهة الإقتصادية طبقا للشروط التى ينص عليها وضع **باريتو الأمثل** .غير أنه من الملاحظ أن **شروط الوضع الأمثل** غير متوافرة أيضا قبل قيام الإتحاد الجمركى لإنتشار إستخدام القيود التجارية على التجارة البينية بين الدول المنشئة للإتحاد - أى الواقعة فى إقليم إقتصادى Economic Region معين -، وكذلك على تجارتها مع باقى دول العالم. من هنا أيضا يمكن القول بأن نظرية الإتحاد الحركى لا تتعامل مع أوضاع إقتصادية تحقق شروط الوضع الأمثل لباريتو، سواء تعلق الأمر قبل قيام الإتحاد الجمركى أو بعد قيامه . من هنا نخلص إلى أن هذه النظرية تعتبر نظرية بالمعنى الثانى، Theory of Second Best, وهى النظرية التى لا تتعامل مع أوضاع إقتصادية مستوفية لشروط الوضع الأمثل Supoptimal Situations. وهنا نود أن نذكر القارىء بأن هذه النتيجة هى نفس النتيجة التى توصلنا إليها عند تحليلنا لنموذج هكشر - أولين فى نسب توافر عناصر الإنتاج (١).

وبتطبيق نظرية المفهوم الثانى على نظرية الإتحاد الجمركى يمكن التوصل إلى خطوة تحليلية أكثر عمقا، وهى الخطوة التى ترى أن قيام الإتحادات الجمركية لا يعد بالضرورة أكفأ الأوضاع المؤدية إلى تحقيق المبدأ

---

(١) - راجع فى هذه الجزئية :

- I.Rohwedder, Die **Theorie der Regionalen Wertschaftlichen Integration,** Unpublished Manuscript, University of Kiel, 1978. pp. 20 - 22.

(٢) - راجع أيضا :

- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration,** Op. Cit., pp. 19 - 20.

الكلاسيكى الخاص بحرية التجارة الخارجية. إلا أن هذا الربط بين النظريتين يؤكد على حقيقة بعينها، وهى أن قيام الإتحاد الجمركى هو خطوة على طريق الوفاء بحرية التجارة الخارجية على هدى من مبادىء الفكر الكلاسيكى. لذلك ينظر إلى الإتحاد الجمركى - على الأقل وفقا للنموذج الأساسى لنظرية الإتحاد الجمركى - على أنه خطوة تقود الإقتصاد العالمى تدريجيا نحو مناخ عالمى تحكمه قواعد وأصول الوضع الأمثل لحرية التجارة الخارجية. (١).

ولقد شهدت نظرية الإتحاد الجمركى مولدها على يد فاينر J.Viner فى كتابه الذى صدر عام ١٩٥٠ (١). ولقد عرف تحليله بإسم "قانون فاينر للإتحادات الجمركية" The Vinerian Law of Customs Umions. وإذا علمنا أن فاينر هو أحد الإقتصاديين النيوكلاسيك، فإننا نستشف على الفور الأساس النظرى لإطلاق إصطلاح "قانون" Law على التحليل الذى طرحه لتفسير ظاهرة الإتحادات الجمركية. فمن المعروف أن الكتاب الكلاسيك إجتهدوا فى صياغة العلاقات الإقتصادية فى مجموعة من القوانين الإقتصادية تلزم الدولة بإحترامها، وعدم تدخلها فى الحياة الاقتصادية، حتى لا تعطل تطبيق هذه القوانين أو تبطل مفعولها. وبنفس الطريقة جاء فاينر بقانون يوسع من دائرة السوق أمام النشاطات الخاصة فى الدول الأعضاء دون أن يعطى الدولة أى دور على الإطلاق فى تسيير الظواهر الإقتصادية أو التحكم فى مسيرتها.

وفى حقيقة الأمر فإن الأدب الإقتصادى المتعلق بنظرية الإتحاد الجمركى

---

(١) - راجع للإقتصادى فاينر مؤلفه التالى :

- J.Viner, **The Customs Union Issue,** Endowment For International Peace, Cambridge, New York, 1950.

(٢) - أنظر فى هذا الشان :

- F.Machlup, **AHistory of Thought on Economic Integration,** Macmillan, London - New York, 1977, p. 51.

(٣) - قارن فى هذا الخصوص :

- M.B.Krauss, **"Recent Developments in Customs Union Theory,"** in : Journal of Economic Literature, : 5 (1972), pp. 413 - 436.

قد شهد عددا من التطورات الملحوظة خلال فترات الخميسنيات والستينات والسبعينيات، وهى الفترات التى شهدت المفاوضات الخاصة ببناء الجماعة الإقتصادية الأوربية EEC ، ومنطقة التجارة الحرة EFTA ، وصور التكتلات الإقتصادية الأخرى فى دول أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية، والقارتين الآسيوية والإفريقية. هذه التطورات قد ساهمت فى بناء وتنوع النماذج الإقتصادية المستخدمة فى دراسة وتحليل الآثار الإقتصادية بمختلف أنواعها على الإقتصاديات القومية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وفى هذا الخصوص فإنه يمكن القول بأن نظرية الإتحادات الجمركية هى نتاج أعمال وكتابات جيلين من الإقتصاديين الدوليين هما :

☼ **الجيل الأول (١)** : يضم هذا الجيل بجانب كتابات **فاينز** J. Vimer أعمال وكتابات عدد آخر من الإقتصاديين الدوليين المهتمين بشئون التكامل الإقتصادى الإقليمى من أمثال **J. E. Meade** ، **ميلفن** J.R. Melvin، **ليبسى** R.G. Lipsey ، **جيرلز** F.Gehrels **باجواتى**

---

(١) – تتضمن أعمال وكتابات الرعيل أو الجيل الأول للإقتصاديات الدوليين فى حقل التكامل الإقتصادى المؤلفات والدراسات التالية :

- J.Viner,**The Customs Union Issue,** Op. Cit.
- J.E.Meade, **The Theory of Customs Unions,** North - Holland Publishing Company, Amsterdam 1955.
- R.G.Lipsey, "**The Theory of Customs Unions : Trade Diversion and Welfare,** in : Economic Journal , 24 (1957), pp. 40 - 60.
- , ---------- , **The Theory of Customs Unions : A General Survey," in : Economic Journal, (1960), pp. 496 - 513.**
- , ---------- , **"Mr. Gehrels on Cusoms Unions,"** in : Reviw of Economic Studies, XXIV (10957), pp. 211 - 214.
- , ---------- , and K.Lancaster, The General Theory of The Second Best," in : Review of Economic Studies, **63 (1956), pp. 11 - 32.**
- F.Gehrels, "**Customs Union From a Single - Country Viwpoint,**" in : Review of Economic Studies, 24 (1956) 1, pp. 61 - 64.
- **J.Bhagwati, "Trade Diverting Customs Untion and Welfare Improvement A Classification,**in : Reeview of Economic Studies, 63 (1956), pp. 11 - 32.
- J.R.Melvin, "Comments on The Theory of Customs Unions," in : Manchester School of Economic and Social Studies , 36 (1969) 2, pp. 161 - 168.

J.Bhgwati. ولقد إنصب إهتمام هؤلاء الكتاب على إبراز الآثار الإستاتيكية لقيام الإتحاد الجمركى على إقتصاديات الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية، فتكوين الإتحاد الجمركى يؤدى - طبقا لآراء وتحليلات هؤلاء الإقتصاديين - إلى زيادة أو نقص الرفاهية الإقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والإستهلاك فى إقتصاديات الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية أو إقتصاديات الدول غير الأعضاء فى هذه المنطقة . ولقد إستقر الرأى فى الأدب الإقتصادى الدولى International Economic Literature على إطلاق تعبير " **النظرية الأساسية للإتحادات الجمركية**" The Basic Theory of Customs Unions للدلالة على أعمال وكتابات الإقتصاديين الدوليين المنتمين إلى هذا الرعيل الأول .

☼ **الجيل الثانى** (١) : يتكون الجيل الثانى من الإقتصاديين الدوليين المهتمين بشئون التكامل الإقتصادى من أمثال **كوبر ، ميسيل** Cooper and Massell ، **وهارى جونسون** H.Johnsson. وتتحصل نقطة البدء فى كتابات الجيل الثانى فى توجيه النقد الشديد لكتاب الجيل الأول لإهمالهم **السؤال الخاص بالدوافع أو البواعث من وراء تكوين الإتحاد الجمركـــى** The Question of The Rational Motivation for a Customs Union. ويرجع أنصار الجيل الثانى عجز الجيل الأول عن التصدى للإجابة عن هذا السؤال إلى أن نقطة البدء فى كتابات وتحليلات

---

(١) للتعرف على آراء الجيل الثانى من الكتاب الإقتصاديين الدوليين المهتمن بشئون التكامل الإقتصادى راجع كل من :

- C.A.Cooper. B.F.Massell, "**A New Look at Customs Union Theory,**" in : Economic Journal, 75 (1965). pp. 742 - 747.

- H.G.Johnson, "**An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining and The Formation of Customs Unions,**" in : Journal of Political Economy, 63 (1965), pp. 256 - 282.

- , ---------- , "**Trade - Diverting Customs Unions : A Comment,**" in : Economic Journal, 84 (1974), pp. 618 - 921.

- , ---------- , **A Note on Welfare - Increasing Trade Diversion,**" in : Canadian Journal of Economics and Political Sciences, 8 (1965), pp. 117 - 123.

الجيل الأول من الإقتصاديين الدوليين كانت فى التسليم بوجود الظاهرة الإقتصادية التى يرغبون فى تحليلها ، دون التعمق فى البحث عن الأسباب التى دعت إلى وجود هذه الظاهرة ، أو ساهمت فى نشأتها. وينتقل هذا الفريق من الإقتصاديين الدوليين فى خطوة تالية إلى البرهنة عن وجهة نظرهم بالقول بأن "**النظرية الأساسية للإتحاد الجمركى**" التى هى حصاد كتابات الجيل الأول كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية ومقنعة للسؤال التالى: "**لماذا تقبل الدولة تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على تجارتها مع الدول الأعضاء، وتستغنى فى الوقت نفسه عن الإستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير الأعضاء فى الإتحاد ؟**"

من هنا فإن تحقيق مزيد من تخصيص أكفأ للموارد الإقتصادية لا يمكن إعتباره - وفقا لوجهة نظر الجيل الثانى من الإقتصاديين الدوليين - سببا لتكوين الإتحاد الجمركى، وإنما ينحصر السبب الجوهرى فى توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة Inefficient Importing - Competing Sources. ويرجع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للإتحاد الجمركى قد إختارت لنفسها منذ البداية خطا فكريا نحو حرية التجارة التجارة الخارجية، وهو ما أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة Sensitive Products، وهى المنتجات التى تئن من مشاكل إقتصادية وإجتماعية تجعلها غير قادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية فى الأسواق العالمية. فالمطلوب - طبقا لوجهة نظر الجيل الثانى - هو نظرية إقتصادية للحماية An Economic Theory of Protectionism . وفى إطار هذه النظرية يمكن إجراء المقارنة بين **سياسة جمركية - غير تفضيلية** Non- Prefrential Tarriff Policy من ناحية ، والإتحاد الجمركى كسياسة بديلة معتمدة على "آلية حمائية" Protectionist-Mechanism من ناحية أكثر من إعتمادها على "**آلية ليبرالية**" Liberalizing Mechanism . ويؤكد الإطار النظرى الذى بناه أنصار

الجيل الثانى من الإقتصاديين الدوليين على أن السبب الجوهرى لإقامة الإتحاد الجمركى يكمن فى الرغبة القوية للدول الأعضاء فى إستخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمى لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القومى - أى فى غيبة وجود الاتحاد الجمركى ، أ و على المستوى العالمي فى حالة إجراء تخفيضات جمركية عامة فى إطار إتفاقية الجات.

ويطلق التحليل النيوكلاسيكى للتكامل الإقتصادى على أعمال وكتابات الجيل الأول من الإقتصاديين الدوليين ، وهى الأعمال والكتابات التى تم بلورتها تحت مسمى النظرية الأساسية للإتحاد الجمركى ، والتى ترجح فى الوقت نفسه التوجه الليبرالى - أى حرية التجارة الخارجية - للإتحاد الجمركى ، وتغلبه بالتالى على التوجه الحمائى لهذا الإتحاد . وسوف تتولى الصفحات التالية من هذا الفصل دراسة وتحليل النموذج الأساسى أو النظرية الأساسية للإتحاد الجمركى بإعتبارها الإطار النظرى النيوكلاسيكى للتكامل الإقتصادى ، أما الفصل التاسع فمهمته تغطية الإتجاهات الحديثة فى نظرية التكامل الإقتصادى ، و هى الإتجاهات التى فجرتها أفكار وكتابات الجيل الثانى من الإقتصاديين الدوليين ، وأدخلوا بذلك عن طريقها عناصر جديدة فى نظرية التكامل الإقتصادى .

٢.٨. النموذج الأساسى للإتحاد الجمركى :

لعله من المرغوب فيه فى بداية تحليل **النموذج الأساسى** The Basic Model - هو ما يعرف أيضا **بالنظرية الأساسية** The Basic Theory - أن نعرض لمكونات هذا النموذج على الوجه الآتى :

● **القانون الفاينرى** - نسبة إلى فاينر - للإتحادات الجمركية

The Vinerian Law of Customs Unions ، وهـو القانـون الـذى يقيم مقابلة بين القوة الإنشائية للإتحاد الجمركى Trade - Creating Force، والقوة التحويلية Trade - Diverting Force لهذا الإتحاد.

● الآثار الإقتصادية الموجبة للقوة الإنشائية للإتحاد الجمركى على الرفاهية الإقتصادية ، وهى الآثار التى أغفلها قانون فاينر للإتحادات الجمركية . ولقد تم تدارك هذه الآثار فى التحليل الذى قدمه من كل من ليبسى R.G . Lipsey ، جيرلز F. Gehrels ، وهو التحليل الذى عرف بإصطلاح "Lipsey - Gehrels Argument" .وتم تداركه أيضا فى تحليل باجواتى J.Bhagwati ، ميلفن J. Melvin ، والذى تم التعبير عنه بنفس الطريقة على الشكل التالى Bhagwati - Melvin Argument .

ونعرض فيما يلى لهذه المكونات للنموذج الأساسى للإتحاد الجمركى :

١٠٢٠٨ قانون فاينر للإتحادات الجمركية :

يجد قانون فاينر The Vinerian Law للإتحادات الجمركية – كما سبق أن قدمنا – جذوره فى التحليل النيوكلاسيكى للتجارة الخارجية معبرا عنـه بـشـروط نموذج هكشر – أولين – ساموبلسون Heckscher - Ohlin - Samuelson Model لنسب عناصر الإنتاج (١) . ومن البديهى إذن فى ظل هذا التحديد أن يقبل قانون فاينر الفروض الأساسية التى عرضتها النظرية النيوكلاسيكية فى التجارة الخارجية ، وهى الفروض التى عرضناها فى الفصل الخامس من الكتاب الأول. وعلاة على ذلك يضع

---

(١) – قارن فى هذا الخصوص:

- K.Kojima, "**Towards a Theory of Agreed Specialization : The Economies of Integration,**" in : W.A.Eltis, M.Scott, and J.N.Wolfe (Eds.) **Induction, Growth and Trade,** Essays in Honour of Sir Roy Harrod, Clarendon Press, Oxford, 1970, pp. 305 - 324, here : p. 309

فاينر لقانونه مجموعة الفروض التحليلية التالية :

● إفترض فاينر فى جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر، أى عديمة المرونة.

● إفترض فاينر أيضا فى جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية لمالانهاية.

وفى إطار هذه الفروض مجتمعة قدم فاينر دراسته الرائدة للنموذج الأساسى للإتحادات الجمركية متحديا بذلك الفرضية التى قبلها الإقتصاديون الليبراليون، والتى تشير إلى أن الإتحاد الجمركى يعتبر خطوة أولية على طريق تحرير التجارة العالمية. فلقد قرر أنه من الصعب منذ البداية تقرير ما إذا كان الإتحاد الجمركى يعتبر أمرا مفيدا على طريق تحرير التجارة العالمية أم لا. وللوصول إلى إجابة شافية لهذا التساؤل، إستخدم فاينر **النموذج الريكاردى** Ricardian Model للإنتاج، وركز نتيجة لذلك على أثر تكوين الإتحاد الجمركى على الإنتاج، وبالتالى أثر التغيرات التى تحدث فى الإنتاج على الرفاهة الإقتصادية لإقتصاديات الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وفى هذا الخصوص يفرق فاينر بين قوتين متناقضتين تترتبان على قيام الإتحاد الجمركى (١) : **تتعلق القوة الأولى** بما يولده الإتحاد الجمركى من **قوة خلق التجارة** Trade Creation ، وهى قوة نابعة من إزالة القيود على التجارة البينية للمنطقة التكاملية، وبالتالى حفز المنتجين المحليين فى الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية. أما **القوة الثانية** التى يولدها الإتحاد الجمركى فتعرف بقوة **تحويل التجارة** Trade Diversion ، وهى القوة الناشئة من تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين عن طريق توحيد التعريفة الجمركية الموحدة قبل العالم الخارجى، أى فى مواجهة

---

(١) – راجع فى هذا الخصوص إلى الدراسة التالية :
- M.B.Krauss, **Recent Developments in Customs Union Theory**, Op. Cit., p. 413.

المنتجين من غير الدول الأعضاء.

وفى رحاب هذا القانون تشع **القوة الإنشائية للإتحاد الجمركى** آثارا إيجابية على الإنتاج، وبالتالى زيادة الرفاهة الإقتصادية. أما القوة التحويلية للإتحاد فتؤدى - طبقا لهذا القانون - إلى نقصان فى الرفاهية الإقتصادية.

وفى مجال تحديد المقصود بالقوة الإنشائية والقوة التحويلية للإتحاد الجمركى ، فإنه يمكن القول بأن **القوة الإنشائية (خلق التجارة)** تعبر عن الحالة التى يؤدى فيها تكوين الإتحاد إلى إنتقال الإنتاج من مصادر إنتاجية عالية التكلفة - أى أقل كفاءة - إلى مصادر إنتاجيه منخفضة التكلفة - أى أكثر كفاءة - . وتشدنا هذه القوة الإنشائية إلى الإقتراب التدريجى من موضع حرية التجارة الخارجية. أما القوة التحويلية للإتحاد الجمركى فإنها تعبر عن الحالة التى يؤدى فيها تكوين الإتحاد إلى الحالة العكسية. أى إلى التحول فى الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة - أى مرتفعة الكفاءة - ، إلى مصادر إنتاجية أكثر تكلفة - أى أقل كفاءة -. وتبعدنا هذه القوة التحويلية عن وضع حرية التجارة الخارجية (١).

ونحو تفصيل أكبر فى مجال تحديد المقصود بالقوة الإنشائية والقوة التحويلية لتكوين الإتحاد الجمركى، نقول إن إنشاء هذا الأخير من شأنه أن يؤدى إلى التوسع فى إنتاج بعض المنتجات التى كانت تقوم الدول بإنتاجها

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول المعانى الخاصة **بالقوة الإنشائية والقوة التحويلية لتكوين الإتحاد الجمركى** نحيل القارىء على المراجع التالية :

- Samy Hatem , **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between the European Community and the Arab League** , Op. Cit, pp. 26 - 30.
- B.Balassa, **The Theory of Economic Integration,** Op. Cit., pp. 25 - 24.
- J.Rohweder, **Die Theorie der Regionalen Wirtschaftlichen Integration,** Op. Cit., pp. 16 - 22.
- W.Hummen, **Die Auswirkungen der Erwterungen auf Aussendandel Und Produktion der Metellarbeitenden Industrie in Schweden, Dänemark und Norwegen,** ph.D Thesis, University of Kiel, 1975, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), Tübingen, 1976. pp. 39 - 47.

من قبل، ولكنها تقوم بإستيرادها الآن من باقى الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية كأثر من آثار إزالة القيود الجمركية على التدفقات السلعية داخل الإتحاد. وفى هذه الحالة نقول إنه قد حدثت عملية إنتقال للإنتاج من مصادر إنتاجية أقل كفاءة - حيث كان يتم إستيرادها من الخارج - إلى مصادر إنتاجية أكثر كفاءة، مشيرين فى ذلك إلى القوة الإنشائية للإتحاد الجمركى. وفى الوقت نفسه يؤدى تكوين الإتحاد الجمركى إلى إنتاج بعض السلع التى كان يتم إستيرادها من قبل من دول أصبحت الآن خارج نطاق المنطقة التكاملية. وهذه المنحنيات توصف بأنها أكثر تكلفة فى إنتاجها داخل دول الإتحاد منها فى دول غير أعضاء فيه. معنى ذلك أن تكوين الإتحاد قد ساهم فى إنتاج أو إستيراد سلع من داخل المنطقة التكاملية تكلفتها الإنتاجية أعلى مما كانت عليه قبل قيام الإتحاد ، وبالتالى يكون قد ساهم فى إنخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية داخل المنطقة التكاملية، وهو ما يشير إلى القوة التحويلية للإتحاد الجمركى.

وفى ضوء التحليل المتقدم يمكن صياغة قانون فاينر للإتحادات الجمركية The Vinerian Law of Customs Unions على الوجه التالى :

"تشكل القوة الإنشائية (خلق التجارة) للإتحاد الجمركى عملية مفيدة لأنها تؤدى إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية، فى حين تعتبر القوة التحويلية (تحويل التجارة) للإتحاد عملية ضارة، لأنها تؤدى إلى إنقاص الرفاهية الإقتصادية " (١).

غير أن صياغة النظرية الأساسية للإتحاد الجمركى فى شكل قانون مبسط يقودنا أيضا إلى صياغة مبسطة للعلاقات التى تنشأ بين المتغيرات التى تحدد مسار العملية التكاملية. ومما لاشك فيه أن هذا المنهج التحليلى

---

(١) - قارن فى هذا الخصوص :

- M.B.Krauss, **"Recent Developments in Customs Union Theory"**, Op. Cit., P. 514.

يتعرض لنفس الإنتقادات التى تعرض لها نموذج هكشر - أولين - ساموبلسون لنسب عناصر الإنتاج من بساطة الفروض التى يقوم عليها النموذج، وعدم إنسجامها مع حقائق الواقع الإقتصادى العالمى الذى نعيشه فى وقتنا المعاصر. فهذا النمط التحليلى يدخلنا إلى عالم نهتم فيه بوجود المشكلة قيد البحث دون البحث عن الأسباب التى أدت أصلا إلى وجودهـا، وهذا هو نمط التحليل الذى يطلق عليه إصطلاح - Non Problem Analysis. ويهتم هذا النوع الأخير من التحليل بدراسة الآثار الموجبة للقوة التحويلية للإتحاد الجمركى على الإستهلاك، وأثر التغيرات فى الإستهلاك الناتجة عنها على الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية وخارجها. وغنى عن البيان أن هذا النمط التحليلى الجديد يقودنا إلى إستكشاف الآثار الاقتصادية الموجبة على تحويل التجارة للإتحاد الجمركى. ويعتبر هذا التطوير لقانون فاينر تقدما كبيرا فى التحليل الإقتصادى المرتبط بالنظرية الأساسية للإتحاد الجمركى، وهو تطور ساهم فى إحداثه - على نحو ما قدمنا - عدد من الإقتصاديين الدوليين فى طليعتهم كل من ميد J.E Meade ، ليبسى R.G.Lipsey ، جيرلز F.Gehrels، باجواتى J.Bhagwati ، ميلفن J.R.Melvin . فلقد تمكن هؤلاء الكتاب من تسليط الضوء على الأثر الموجب لعملية تحويل التجارة الناشئة عن تكوين الاتحـاد الجمركـى، وهـى نتيجة تخالف ما إنتهى إليه التحليل الفاينرى The Vinerian Analysis .

وفى الصفحات المتبقية من هذا الفصل يتم الإعتماد على الرسومات البيانية فى إظهار فكرتى خلق التجارة Trade Creation ، وتحويل التجارة Trade Diversion. وفى إطار هذا التحليل البيانى تجرى التفرقة بين الآثار الإقتصادية للإتحادات الجمركية المؤدية إلى خلق التجارة - Trade Creating Customs Unions على الرفاهية الإقتصادية طبقا لقانون فاينر من ناحية، وبين الآثار الإقتصادية للإتحادات الجمركية المؤدية إلى تحويل التجارة Trade-Diverting Customs Unions على الرفاهية الإقتصادية طبقا للتحليـل الـذى عرضـه ليبسى - جيـرلـز Lipsey - Gehrels

٢.٢.٨. خلق التجارة والأثر الإنشائى للإتحاد الجمركى :

يتحصل الهدف النهائى من هذا البند فى إظهار الآثر الإقتصادية للقوة الإنشائية (خلق التجارة) Welfare Effects of Trade Creation للإتحاد الجمركى. وتحقيقا لهذا الغرض يتم إستخدام الرسم البيانى رقم (٦) التالى:

الشكل البيانى رقم (٦)

آثار خلق التجارة على الرفاهية الإقتصادية

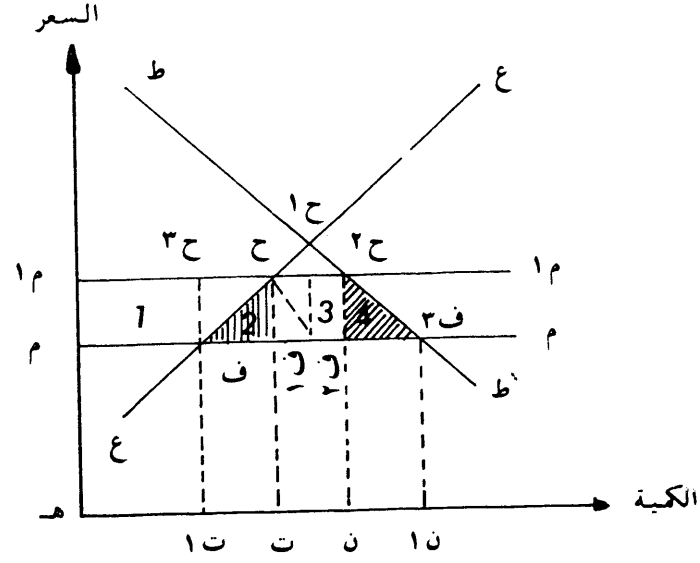

وفى هذا الرسم البيانى السابق نفترض للإيضاح والتبسيط ما يلى :

■ أن العالم يتكون من ثلاث دول هى (أ) ، (ب) ، (جـ).

■ تمثل المنحنيات ط ط، ع ع جداول الطلب والعرض (المحلى) للدولة (أ) على السلعة س قبل تكوين الإتحاد الجمركى على الترتيب.

■ ثم إفتراض - ولأغراض التبسيط فقط - أن منحنى عرض الدولة (ب) مرن مرونة لانهائية، ولهذا تم التعبير عن هذا الوضع بالخط الأفقى م م وذلك قبل تكوين الإتحاد.

■ يمثل المنحنى م١م١ منحنى العرض للدولة (ب) بعد إضافة التعريفة الجمركية للدولة (أ).

وفى ضوء هذه الفروض الإيضاحية يتضح أن الدولة (أ) تستهلك المسافة هـ ن من السلعة س قبل تكوين الاتحاد الجمركى، وأن هذه المسافة يتم تغطيتها من خلال الإنتاج المحلى بمقدار هـ ت، فى حين يتم إستيراد المسافة ت ن من الدولة(ب). وتمثل المساحة رقم ٣ مقدار الدخل المتحقق من فرض الرسوم الجمركية للدولة (أ).

وإذا تقدمنا خطوة أخرى نحو الأمام للتعرف على الآثار الإقتصادية الناشئة عن خلق التجارة على الرفاهية الإقتصادية، فإننا نطرح السؤال التالى :

ماذا يحدث بعد تكوين الإتحاد الجمركى وإلغاء التعريفة الجمركية التى كانت تفرضها الدولة (أ) على تجارتها مع الدولة (ب) .الإجابة عن هذا السؤال يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

■■ ملاحظـة أن إستهـلاك الدولة (أ) من السلعة س سوف يزداد ليصبح مساويا للمسافة هـ ن، فى حين ينخفض إنتاجها المحلى ليصبح مساويا للمسافة هـ م١.

■■ زيادة واردات الدولة (أ) من السلعة س لتصبح مساوية للمسافة ت ن، وهذا يعنى إستفادة المستهلكين فى الدولة (أ) نتيجة لإزالة القيود المفروضة

(الرسوم الجمركية) على وارداتها من الدولة (ب) بمقدار المساحة (١ + ٢ + ٣ + ٤)، وهذا مايعبر عنه **بالمكسب الكلى**، والذى لايمثل المكسب الصافى بالنسبة للدولة (أ). وتفسير ذلك يمكن إرجاعه مرة أخرى إلى مجموعة من النقاط الفرعية التالية :

● المساحة (١) فى الشكل البيانى رقم (٦) تمثل فائض المنتج الذى كان يغطيه المنتجون المحليون قبل تكوين الإتحاد الجمركى، وبالتالى إزالة الرسوم الجمركية التى كانت تفرضها الدولة (أ) على تجارتها مع الدولة (ب).

● المساحة (٣) فى الشكل البيانى رقم (٦) تمثل أيضا مقدار إيرادات الدولة من رسومها الجمركية قبل تكوين الإتحاد الجمركى. وتمثل هذه المساحة بدورها خسارة بعد تكوين الاتحاد الجمركى لأنه لم يعد يتم تحصيلها.

■■ لم يعد يتبقى سوى المثلثين المظللين ٢ ، ٤ وهما المثلثان اللذان يعبران عن المكسب الصافى للدولة (أ) من جراء قيام الإتحاد الجمركى. فالمثلث المظلل رقم ٢ يمثل وفرا فى التكلفة الحقيقية للإنتاج المحلى الذى تم إحلاله بواسطة زيادة واردات الدولة (أ). ويظهر المثلث رقم (٢) فى حقيقة الأمر **الأثر الفاينرى** The Vinerian Effect، وهو الأثر على الإنتاج الناشىء بسبب تكوين الإتحاد الجمركى، والمؤدى بالتالى إلى مايعرف **بالأثر الإنشائى (خلق التجارة) للإتحاد الجمركى**. فالكمية ت ت سبق إنتاجها على أساس تكفلة كلية معبرا عنها بالمساحة (ت ت١ ف ح).كما أن الكمية ت ت١ تعبر الآن عن الواردات التى أمكن الحصول عليها من مصادر تكلفة أقل من ذى قبل، أى أقل بعد تكوين الإتحاد منه قبل تكوينه . . وبإختصار يمكن القول إن **مساحة المثلث (٢) تمثل عائداً صافيا للدولة (ب) ناشىء عن تكوين الإتحاد الجمركى مع الدولة (ب)**.

وبطريقة تحليلية مشابهة يمكن التأمل فى مساحة المثلث المظلل (٤)، وهو المثلث الذى يمكن إعتباره **عائدا صافيا للمستهلكين**. ويمكن القول إن مساحة المثلث رقـم (٤) **تمثل الأثر على الإستهلاك الذى أغلفه قانون فاينر** The Vinerian Law للإتحادات الجمركية. ويعبر الأثر على الإستهلاك عن

الإسهام النظرى والتحليلى للإقتصادى ميد J.E Meade فى بناء النموذج الأساسى للإتحاد الجمركى. فلقد تمكن هذا الإقتصادى من تسليط الضوء على المثلث رقم (٤) باعتباره شيئا مختلفا عن الأثر المعبر عنه بالمثلث رقم (٢). ففى الحالة الأولى يمثل المثلث رقم (٤) **الأثر الإنشائى للإتحاد الجمركى على الإستهلاك**، فى حين يمثل المثلث رقم (٢) **الأثر الإنشائى للإتحاد الجمركى على الإنتاج**. فالمثلث رقم (٤) يمثل الزيادة الصافية فى الإستهلاك فى حين يمثل المثلث رقم (٢) الزيادة الصافية فى الإنتاج، وهى زيادات تتحقق بعد تكوين الإتحاد الجمركى ومايؤدى إليه من زيادة حجم التجارة البينية بين الدولتين (أ) ، (ب).

وتدلنا هذه التفرقة على وجود أثرين لخلق التجارة على كل من الإنتاج Producttion Effect. وهو إسهام فاينر فى بناء النظرية الأساسية للإتحاد الجمركى، والأثر على الإستهلاك Consumption Effect ، وهو إسهام ميد فى بناء هذه النظرية. ولقد جمع هارى جونسون هذين الأثرين معا تحت مسمى "**الأثر الكلى أو المكسب الكلى من خلق التجارة**" نتيجة لتكوين الإتحاد الجمركى بين دولتين ، وهما فى حالتنا الدولتان (أ)، (ب) (١) .

وفى محاولة لبلورة النتائج التى توصلنا إليها فى تحليلنا للآثار الناشئة عن القوة الإنشائية (خلق التجارة) لتكوين الإتحاد الجمركى على الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء فى الإتحاد ، فإننا يمكن تصنيف هذه الآثار فى مجموعتين : تتعلق **المجموعة الأولى** بالآثار الموجبة على الإنتاج لتكوين الإتحاد الجمركى، وهى الآثار التى تشير إلى الحالة التى تشهد تحولا من الإنتاج من المصادر الإنتاجية الأعلى تكلفة – أى الأقل كفاءة –، إلى المصادر الإنتاجية الأقل تكلفة – أى الأعلى كفاءة –. أما **المجموعة الثانية** فتتناول

---

(١) – راجع فى هذا الخصوص إلى المصادر التالية :

- H.G.Johnson, **Money, Trade and Economic Growth**, Op. Cit.,. pp. 46 - 74.
- H.R Heller, **International Trade : Theory and Empircal Evidence**, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1974, pp. 187 - 188.

الآثار الموجبة على الإستهلاك الناشئة عن تكوين الإتحاد الجمركى، وهى الآثار التى تشير إلى تلك الحالة التى تزداد فيها الدخول الحقيقية للمستهلكين، والتى فى رحابها تزداد أيضا الكميات المشتراة من السلع من أى كمية معطاة من الدخل النقدى، وذلك نتيجة لإنخفاض مستوى الأسعار بعد قيام الإتحاد.

بالإضافة إلى ذلك فإن المكسب الكلى (الأثر الكلى) المعبر عنه بمجموع مساحة المثلث المظلل رقم (٢) + مساحة المثلث المظلل رقم (٤) فى الشكل البيانى رقم (٦) يتوقف على ثلاثة عوامل رئيسية يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

● التعريفة الجمركية الإسمية للدولة (أ) قبل تكوين الإتحاد ، وهى التعريفة التى إختارها الإتحاد الجمركى بين الدولتين (أ)، (ب) لكى تكون السياج الجمركى الموحد قبل العالم الخارجى.

● مرونة عرض الإنتاج المحلى فى الدولة (أ) قبل تكوين الإتحاد الجمركى، وهى نقطة الإنتاج Pre - Union Production Point والمعبر عنها فى الرسم البيانى رقم (٦) بالنقطة (ح).

● مرونة الطلب فى الدولة (أ) عند نقطة الإستهلاك قبل تكوين الإتحاد الجمركى Pre - Union Production Point ، وهى النقطة التى تم التعبير عنها فى الرسم البيانى رقم (٦) بالنقطة ح٢.

ويتعاظم المكسب الكلى - فى ضوء هذه الشروط الثلاثة - لقيام الإتحاد الجمركى، والناشىء عن القوة الإنشائية له، كلما إرتفعت معدلات التعريفة الجمركية الإسمية فى الدولة (أ)، وكلما إرتفعت أيضا مرونات العرض المحلى والطلب فى الدولة (أ).

٣.٢.٨. تحويل التجارة والأثر التحويلى للإتحاد الجمركى :

ينتقل بنا هذا البند إلى دراسة وتحليل الشق الثانى من قانون فاينر The Vinerian Law، وهو الشق الخاص بالأثر التحويلى للإتحاد

الجمركى، وهو مايعرف أيضا بتعبير "**تحويل التجارة** Trade Diversion. وتتضح طبيعة هذا الأثر إذا ماتأملنا حقيقة هامة وهى أن الدولة (أ) كانت تستورد السلعة س من الدولة (جـ) قبل تكوين الإتحاد الجمركى. وتعتبر الدولة (جـ) فى هذه الحالة هى المصدر الإنتاجى الأكثر كفاءة، أى المصدر الإنتاجى الذى يتولى إنتاج هذه السلعة بنفقة نسبية أقل. غير أن قيام الإتحاد الجمركى، ومايؤدى إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولتين (أ)، (ب) مع الإحتفاظ بسياج جمركى موحد فى مواجهة الدولة (جـ) سوف يغير من قنوات التبادل التجارى. فالدولة (أ) سوف تقوم الآن بإستيراد السلعة س من الدولة (جـ)، وهى الدولة المنتجة للسلعة س بكفاءة إنتاجية نسبية أقل، أى بنفقة نسبية أعلى. فعلى أثر توحيد التعريفة فى مواجهة الدولة (جـ)، أصبح فى مقدور الدولة (ب) تغذية السوق المحلى للدولة (أ) بكميات من السلعة س أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الإتحاد الجمركى ، وهو ما يحول طلب المستهلكين فى الدولة (أ) على إنتاج الدولة (ب) من السلعة س، أى إحلال طلب المستهلكين فى الدولة (أ) على إنتاج الدول (ب) الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة (جـ) الأقل تكلفة. وهذه هى صورة التمييز الجغرافى فى فرض الرسوم الجمركية، والذى يتخذ فى حالتنا نوعا من التفرقة فى المعاملة الجمركية بين واردات الدولة (أ) من الدولة (ب) - وهى الدولة العضو فى الإتحاد الجمركى -، وارداتها من الدولة (جـ) - وهى الدولة غير العضو فى الإتحاد الجمركى- (١).

ويوضح الشكل البيانى رقم (٧) الآثار الناشئة عن تحويل التجارة على الرفاهية الإقتصادية :

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص العرض القيم فى كتاب M.Chacholiades التالى :
- M.Chacholiades, **International Trade Theory and Policy**, Mc Graw - Hill, New York - London, 1978, p. 551.

الشكل البيانى رقم (٧)

آثار تحويل التجارة على الرفاهية الإقتصادية

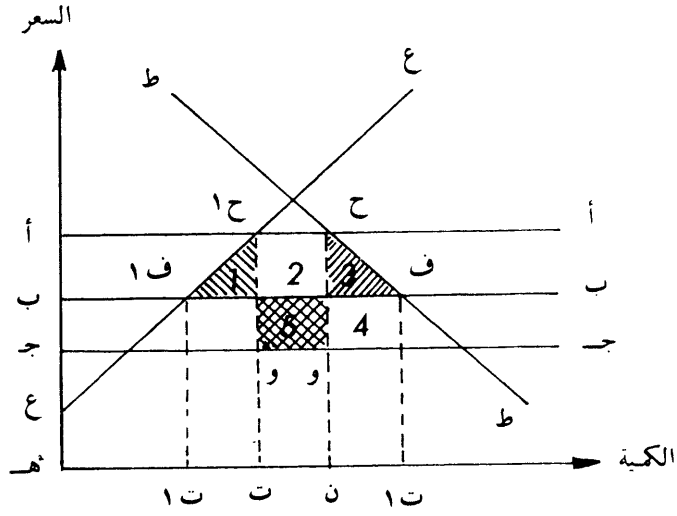

وفى هذا الرسم البيانى السابق نفترض للإيضاح والتبسيط مايلى :

■ تمثـــل المنحنيـــات ط ط ، ع ع جـــداول الطلـــب والعـرض المحلى فى الدولة (أ).

■ تعبر الخطوط المستقيمة الموازية للمحور الأفقى ب ب ، جـ جـ عن منحنيات العرض اللانهائية المرونة فى الدولتين (أ)، (ب) قبل فرض التعريفة الجمركية للدولة (أ) على واردات الإتحاد الجمركى من العالم الخارجى، أى من الدولة العضو فى الإتحاد، وهى الدولة (جـ) فى حالتنا هذه.

■ تمثل المسافة هـ جـ تكلفة الإنتاج المتوسطة فى الدولة (جـ)، وهى أقل من متوسط التكلفة للإنتاج فى الدولة (ب)، والمعبر عنها بالمسافة هـ ب.

■ إضافة جدول التعريفة الجمركية للدولة (أ) إلى منحنى عرض الدولة (ب) يمكننا من الحصول على جدول التعريفة الجديد المعبر عنه بالخط الموازى للمحور الأفقى.

■ تستهلك الدولة (أ) الكمية هـ ن من السلعة س قبل قيام الإتحاد الجمركى. هذا الإستهلاك موزع على الوجه التالى : هـ ت تمثل المسافة التى يتم تغطيتها من مصادر الإنتاج المحلية، فى حين تمثل المسافة ت ن حجم واردات الدولة (أ) من السلعة س من الدولة (جـ).

■ يمثل مجموع المساحة رقم ٢ + المساحة رقم ٥ الإيراد الكلى الذى تحصل عليه الدولة (أ).

والآن قررت الدولتان (أ) ، (ب) تكوين إتحاد جمركى فيما بينها عن طريق إزالة ماتفرضه الدولة (أ) من رسوم جمركية على وارداتها من الدولة (ب)، مع الإتفاق على إتخاذ جدول التعريفة الجمركية للدولة (أ) كسياج جمركى موحد فى مواجهة العالم الخارجى، والذى يمثله فى حالتنا الدولة (جـ). وأمام هذا الإجراء الذى إتفقت عليه الدولتين تحدث النتائج التالية :

■ ■ زيادة إستهلاك الدولة (أ) من السلعة س ليصبح مساويا للمسافة هـ ن١ ، مع تناقص الإنتاج المحلى لهذه الدولة ليصبح مساويا للمسلفة هـ ت١ ، وزيادة

وارداتها لتصبح مساوية للمسافة ت١ ن١. وغنى عن البيان فإن الزيادة التى شهدتها واردات الدولة (أ) تساوى النقص فى الإنتاج المحلى الذى شهدته هذه الدولة بعد تكوين الإتحاد الجمركى.

■■ زيادة فائض المستهلكين فى الدولة (أ) بمقدار المساحة أ ب ف ح، فى حين تناقص فائض المنتجين فى نفس الدولة بمقدار المساحة أ ب ف١ ح١

■■ تناقص مقدار الإيراد الجمركى للدولة (أ) بمجموع المساحتين ٢، ٥. غير أنه من المفيد فى حالتنا تقسيم الخسارة الكلية فى الإيراد الجمركى للدولة (أ) إلى شقين يعبر أحدهما عن المساحة رقم (٢)، والآخر عن المساحة رقم (٥).

■■ فى حالة جمع المساحة رقم (٢) (وتمثل الجزء الأول من خسارة الإيراد الكلى الجمركى) + المساحة أ ب ف١ ح١ (الخسارة فى فائض المنتجين)، ثم طرحها من المساحة الكلية أ ب ف ح (المكسب فى فائض المستهلكين) فإنه يتبقى لدينا المثلثان المظللان ١، ٣.

■■ فى حالة جمع مساحة المثلث المظلل رقم (١) + مساحة المثلث المظلل رقم (٣)، ومقارنتها بالجزء الثانى المتبقى من الخسارة الكلية من الإيراد الجمركى للدولة (أ) المعبر عنها بالمساحة المظللة رقم (٥) فإننا نحصل على النتائج التالية :

Δ إذا كانت المساحة المظللة رقم (١) + المساحة المظللة رقم (٣) > المساحة المظللة رقم (٥)، فإنه يمكن القول فى هذه الحالة إن قيام الإتحاد الجمركى ساهم فى وجود مكسب إجتماعى صافٍ.

Δ إذا كانت المساحة المظللة رقم (١) + المساحة المظللة رقم (٣) < المساحة المظللة رقم (٥)، فإن معنى ذلك أن قيام الإتحاد الجمركى ساهم فى تحقيق

خسارة إجتماعية صافية.

ونحو مزيد من تعميق التحليل السابق، نجد أنه من الضرورى محاولة الإجابة عن السؤال التالى : **ماهو المقصود بكل من المثلث المظلل رقم (١)، المثلث المظلل رقم (٣)، والمثلث المظلل رقم (٥)؟**. وفى سبيل الإجابة عن هذا السؤال نقول إن مساحة المثلث المظلل رقم (١) تعبر عن مكسب الإنتاج Production Gain، مساحة المثلث المظلل رقم (٣) تعبر عن مكسب الإستهلاك Consumption Gain ، أما مساحة المثلث المظلل رقم (٥) فتعبر عن الخسارة الصافية الناتجة عن تحويل الواردات من المسافة ت ن إلى المسافة ت١ ن١، وهو تحويل من مصادر إنتاجية ذات تكلفة نسبية أقل فى الدولة (حـ) إلى مصادر إنتاجية ذات تكلفة نسبية أعلى فى الدولة (ب). وتمثل مساحة المثلث المظلل رقم (٥) **أثر تحويل التجارة** Trade Diver sion ، أو الأثر التحويلى والذى يمثل الشق الثانى فى **قانون فاينر** The Vinerian Law للإتحادات الجمركية.

وإستنتاجا من التحليل المتقدم يمكن القول بأن مجموع مساحة المثلث المظلل رقم (١) + مساحة المثلث المظلل رقم (٣) تمثل آثارا إيجابية على كل من الإنتاج (مساحة المثلث المظلل رقم (١))، والإستهلاك (مساحة المثلث المظلل رقم (٣))، فى حين تمثل مساحة المثلث المظلل رقم (٥) الأثر السالب (الأثر التحويلى) لتكوين الإتحاد الجمركى.

ويلخص **روبرت هيلر** H.R. Heller **عناصر القوة التحويلية للاتحاد الجمركى** Trade - Diverting Customs Union فى عنصرين رئيسيين

---

(١) - راجع لروبرت هيلر H.R. Heller مؤلفه القيم فى التجارة الدولية التالى بيانه :
- H.R. Heller, International Trade Theory and Empirical Evidence, Op. Cit., pp. 187 - 188.

هما على التوالى:

● **أثر الإنتاج السالب Negative Production Effect** للإتحاد الجمركى ، وهو الأثر الذى يشير إلى إنتقال الإنتاج من مصدر إنتاجى تكلفته النسبية أقل خارج الإتحاد الجمركى إلى مصدر إنتاجى تكلفته النسبية أعلى داخل الإتحاد الجمركى. وكنتيجة لذلك تحدث عملية إعادة تخصيص للموارد الإقتصادية فى صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الإتحاد الجمركى.

● **أثر الإستهلاك السالب Negative Consumption Effect** ، وهو الأثر الذى يؤدى إلى تخفيض الدخل الحقيقى للمستهلكين نتيجة لأن كمية معطاة من الدخل النقدى أصبحت تشترى كمية أقل من السلع بسبب زيادة مستويات الأسعار بعد تكوين الإتحاد الجمركى.